

## هل تستثمر العمالة المصرية المهلة الأردنية لتصويب أوضاعها

الأردن يحذر العمالة الوافدة المخالفة من خطر الترحيل



مهددون بالترحيل

كما يجب إصدار أو تجديد تصاريح العمل لتخفيف العبء عن أصحاب الأعمال.

وحتى من عدم تقنين أوضاع العمالة المصرية في الأردن، لأن عواقبه الاستبعاد والتسريح ومن ثم الانضمام إلى سوق العاطلين في مصر.

ومن شأن المرحلين من الأردن بسبب عدم تصويب أوضاعهم أن يمثلوا ضغطاً إضافياً على سوق العمل المصري الذي يشهد ركوداً بدور.

وشدد المحلل الاقتصادي سيد عويضي على أن عدم التزام المصريين بتقنين أوضاعهم قد يتبعه قرار أردني بعدم

استخدام عمالة مصرية جديدة مستقبلاً، ما يزيد من صعوبة المعيشة لدى فئة كبيرة من العاطلين بقطاع الزراعة والإنشاءات في مصر والذين يعتمدون على الهجرة والعمل في الخارج، فضلاً عن أن عدد المصريين في الأردن يقرب من المليون شخص، ما يمثل

أزمة حال عودة جزء منهم. ورجح في تصريح لـ "العرب" أن

المصريين في الأردن سيجلبون قرار المملكة، لأن غالبيةهم عمالة غير محترقة ولا يمكنها الحصول على فرصة عمل في دول أخرى، كما أن الحكومة المصرية من الصعب أن توفر لهم فرص عمل بديلة

حال تسريحهم في ظل ظروف جائحة كورونا واعتماد القطاع الخاص في مصر على العمالة المدربة.

وتبدو الحكومة الأردنية عازمة هذه المرة على مكافحة سوق العمل غير المشروعة، حيث سبق أن اتخذت على مدار الأعوام الأخيرة عدة قرارات من شأنها ضبط سوق العمل بما يسمح بتشغيل المزيد من الأردنيين في مختلف القطاعات، حيث تشير البيانات الرسمية إلى استمرار معدلات البطالة في الازدياد.

وقفزت نسبة البطالة إلى 25 في المئة بنهاية الربع الأول من العام الجاري، بارتفاع 5.7 في المئة مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي 2020، وفق بيانات صادرة أخيراً عن دائرة الإحصاءات العامة الحكومية.

وأوضح عبد الرحيم المرسي عضو مجلس إدارة شعبة الحاق العمالة المصرية بالخارج بالرفة التجارية بالقاهرة، أن عدم تقنين أوضاع العمالة الوافدة التي لا تلتزم بامتلاكها إقامة رسمية تؤرق أي دولة في العالم.

وأشار المرسي لـ "العرب" إلى أن الشبهة طالبت العاملين المصريين في الأردن بسرعة تقنين أوضاعهم لأنه لا يمكن للحكومة مساعدة مواطنيها في الأردن حال تعرضهم لأي أضرار إذا كانت أوضاعهم غير مقننة وتخالف التعليمات الأردنية.

وذكر أن الشبهة تؤيد مطالب الأردن بإلزام العمالة بتقنين أوضاعها لأن الإلتزام بتعليمات المملكة أمر ضروري،

وأضاف لـ "العرب" أن الحكومة المصرية لن تتحرك بشكل رسمي لمساعدة أي مواطن مخالف في الأردن إلا عقب انتهاء المهلة الممنوحة، متوقفاً أن يُقبل المصريون العاملون في الأردن على توفيق أوضاعهم وفي حال عدم الإلتزام سيتم التوصل إلى طريقة لمساعدتهم، لكن ذلك سيتم بحثة في نهاية الفترة التي منحها الأردن.

وتأتي هذه التحذيرات في وقت أمهلت فيه الحكومة الأردنية حتى الثاني من سبتمبر المقبل الوافدين الذي يعملون في المملكة بصفة غير قانونية إلى تسوية وضعياتهم قبل أن يتعرضوا للترحيل.

وتهدف الخطوة الأردنية إلى تخفيف الأعباء المالية المترتبة على أصحاب العمل وتحفيزهم على توفيق أوضاع العمالة المخالفة لديهم والتي لم تقم بإصدار أو تجديد تصاريح عملها خلال الفترة السابقة، وخاصة في ضوء جائحة كورونا وقرارات الإغلاقات لبعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

وتقدر وزارة العمل الأردنية عدد الوافدين الذين يعملون بصورة غير مشروعة بنحو 440 ألف شخص من إجمالي 850 ألف وافد، فيما تشير تقارير رسمية إلى أن المصريين يشكلون غالبية العمالة الأجنبية في المملكة.

وبحسب مصادر رسمية فإن العمالة المصرية في الأردن تبلغ مئتي ألف عامل مصري، ما يطرح تساؤلات بشأن تأثير القرارات الأردنية على العمالة المصرية ومدى استثمارها للمهلة الخاصة وأن عدداً كبيراً منهم لا يحمل أوراق إقامة أو تصريح عمل سارية المفعول.

وقال مسؤول مصري إن الحكومة ممثلة في وزارة الخارجية والقوى العاملة من خلال مكتب التمثيل العمالي بعمان تتابع عن كثب أوضاع العمالة المصرية ومدى الإلتزام بالمهلة التي حددتها الحكومة الأردنية والتي تنتهي في الثاني من سبتمبر المقبل.

وأصدرت وزارة الخارجية المصرية في 8 يوليو الماضي بياناً طالبت فيه المواطنين المصريين العاملين في الأردن بسرعة الاستفادة من قرار الحكومة الأردنية السماح للعمالة الوافدة بتصويب أوضاعها خلال الفترة من 4 يوليو إلى 2 سبتمبر 2021، واستصدار تصاريح عمل سارية.

وقال مساعد وزير الخارجية للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج السفير عمرو محمود عباس، إن قرار الحكومة الأردنية في هذا الصدد يتضمن إعفاءات وتسهيلات، واستصدار تصاريح عمل تحمي حقوق المواطنين المصري الذي يعمل في الأردن.

## تصعيد غير محسوب في غزة يعرقل الجهود المصرية لتثبيت الهدنة

وكانت الهيئة العليا لمسيرات العودة أوقفت نهاية عام 2019 التظاهرات قرب السياج الحدودي مع إسرائيل التي كانت مخصصة للمطالبة برفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع. وجرى وقف المسيرات في حينه في إطار تفاهات عبر وساطة مصر والأمم المتحدة وقطر بإدخال تسهيلات على الحصار الإسرائيلي على غزة.

وكانت حماس حذرت الوسيط المصري مساء الخميس الماضي، بحسب المصادر، من أنها في ظل الوضع الحالي واستمرار إسرائيل في التضييق على غزة لا تستطيع السيطرة على الوضع، وأن انفجاراً جماهيرياً قد يحصل على الحدود في وقت قريب، فيما قد يؤدي تزايد الضغط إلى عودة إطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية.

ومع إصرار الفصائل على إقامة العمليات على حدود غزة، أعلن جيش الإسرائيلي رفع حالة التاهب على طول الحدود مع القطاع.

وجاء ذلك إثر تأكيد تل أبيب للقاهرة انتهاء ترتيبات إدخال المنحة القطرية مطلع الشهر المقبل، وفتح معابر غزة أمام جميع البضائع، بما فيها مواد إعادة الإعمار. لكن الفصائل أكدت للمصريين أن خطوات الضغط الميداني ستواصل خلال الفترة الحالية إلى حين دخول المنحة القطرية بشكل فعلي، بالإضافة إلى عودة عمل المعابر بصورة طبيعية، والبدء في إعادة الإعمار، والسماح بدخول المواد التي تستخدم في البنية التحتية، بالإضافة إلى مستلزمات البناء.

والأسبوع الماضي سارعت القاهرة بإرسال رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل إلى إسرائيل للخروج من الجمود المقلق في غزة.

وتسعى القاهرة لإنقاذ اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس الذي توصلت إليه في مايو الماضي.

وأعلنت إسرائيل أن زيارة عباس كامل التي التقى خلالها رئيس الوزراء نفتالي بينيت ووزير الدفاع بيني غانتس بحثت "الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للعلاقات الإسرائيلية - المصرية، وملف الوساطة بشأن الأوضاع الأمنية في قطاع غزة".

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

غزة - رات مصادر سياسية أن التصعيد غير المحسوب للفصائل الفلسطينية في قطاع غزة تزامناً مع قرار إسرائيل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل مواجهات "سيف القدس"، يندرج بعرقلة الجهود المصرية لتثبيت الهدنة بين حركة حماس المسيطرة على القطاع وتل أبيب.

ورغم أن الحكومة الإسرائيلية قد أبلغت الوسيط المصري بأنها ستعيد أوضاع قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل المواجهات الأخيرة، بعد التوصل إلى اتفاق على توزيع المنحة القطرية، وقرار بإعادة فتح معابر القطاع بشكل كامل، لم تتراجع الفصائل عن برنامجها المعلن للتصعيد، رابطة تعليقه ببدء تنفيذ التسهيلات فعلياً، وإنهاء القيود المفروضة على المعابر وحركة الأموال.

حركة حماس رفضت طلباً مصرياً بنقل فعالياتها بعيداً عن المنطقة الحدودية خشية حدوث اشتباكات مع إسرائيل

وتوعدت الفصائل الفلسطينية في غزة الأحد باستمرار الاحتجاجات قرب السياج الحدودي مع إسرائيل بعد يوم من توتر خلف إصابة أكثر من 40 فلسطينياً وجندي إسرائيلي.

وقالت الفصائل في بيان إن فعالياتها الشعبية ستستمر "دون تردد أو تراجع حتى يكف الاحتلال الإسرائيلي عن عدوانه على الشعب الفلسطيني، ويكسر الحصار المفروض على القطاع".

وشنت طائرات حربية إسرائيلية ليلة الأحد غارات استهدفت مواقع تدريب تتبع لحركة حماس في وسط وشمال قطاع غزة سُمع على إثرها دوي انفجارات من دون أن يبلغ عن وقوع إصابات.

وأفادت مصادر مطلعة أنه جرت اتصالات في الأيام الماضية بين قيادة حماس وجهاز المخابرات المصرية، ليطالب المصريون من الحركة بعد إعلان الأخيرة إقامة مهرجان في ذكرى إحرار المسجد الأقصى على الحدود الشرقية لمدينة غزة، عدم الإنزلاق إلى اشتباك وتصعيد.

وأكدت ذات المصادر أن حماس رفضت طلباً مصرياً بنقل فعالياتها بعيداً عن المنطقة الحدودية خشية حدوث اشتباكات بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي.

## المعابر في سوريا.. المال يجمع الأعداء والسياسة تفرقهم

منها معبر أم جلود ومعبر عون الدادات شمال منبج، ومع ذلك فإن كلا الطرفين يتقاسمان واردات عمليات النقل.

وتكشف مسؤول في الإدارة المدنية بمدينة منبج عن تفاهات بين الأعداء محوراً المال، موضحاً أن "إغلاق كافة البوابات الحدودية مع تركيا دفع الإدارة الذاتية إلى إيجاد حلول وتأمين البضائع من تركيا عبر تجار ووسطاء في مناطق سيطرة المعارضة، يقابله تامين النفط لمناطق سيطرة المعارضة".

ويبقى وجود المعابر بين مناطق الصراع رغم تعقيداتها أفضل حال من العبور والدخول إلى تلك المناطق من خلال التهريب، كما هو الحال في مناطق تسيطر عليها تركيا وفصائل موالية لها ويطلق عليها منطقة نبع السلام في ريفي الرقة والحسكة.

ويحمل مسؤول في المجلس المحلي لمدينة تل أبيبض ريف الرقة الشمالي، فصائل المعارضة وقسد مسؤولية عدم فتح معابر في منطقتي رأس العين وتل أبيبض باتجاه الرقة والحسكة.

وقال المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه "طالبنا مراراً بفتح معبر باتجاه مدينة الرقة، ولكن لا توجد رغبة من الفصائل التي تسيطر على المنطقة وكذلك من قسد، حتى تبقى خطوط التهريب التي تتم في وضع النهار وتذهب الآلاف من الدولارات يوميا إلى جيوبهم وليس لصالح تنمية المنطقة".

سيطرة النظام فلا يوجد أي تبادل تجاري على الإطلاق.. هذا الأمر مطلب شعبي قبل أن يكون رسمياً.

وترتبط مناطق سيطرة المعارضة السورية مع مناطق سيطرة الحكومة السورية بمعبر وحيد، وهو معبر أبو الزندسين قرب مدينة الباب بريف حلب الشرقي، لتبادل الأسرى بين فصائل المعارضة والقوات الحكومية أو دخول مهاجرين إلى مناطق شمال سوريا.

وأضافت المصادر أن "هناك تفاهات تمت بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية، ولكن الإملاءات الأميركية على قسد هي التي أخلت بتلك التفاهات.. الحكومة السورية لا تحاصر أبناء شعبها.. لكن قيادة قسد هي التي تحاصرهم، إن كان ذلك في مناطق سيطرتها أو عبر منع المشتقات النفطية من الوصول إلى مناطق سيطرة الدولة".

وإذا كانت خطوط التماس هادئة بين القوات الحكومية السورية وقوات سوريا الديمقراطية فإن خطوط الأخرى مع فصائل المعارضة التي تسيطر على ريف حلب ساخنة جداً، ومع ذلك فإن حركة التجارة مستمرة.

ويرى القيادي في المعارضة السورية محمد سمرين أن التبادل التجاري مع قسد تفرضه الضرورة، مبرراً ذلك بقوله "لا نريد حصار أهلاً في شمال شرق سوريا، ولدينا مصلحة مع قسد في تزويد مناطقنا بالمواد النفطية، أما في مناطق

السورية لدى دخولها إلى مناطق سيطرة قسد".

ويضيف القيادي الذي طلب عدم ذكر اسمه أن "المعابر التي تربط مناطق سيطرة الحكومة السورية مع باقي المناطق، هي تحت سيطرة الفرقة الرابعة التي يقودها شقيق الرئيس السوري ماهر الأسد، وكل ما يدخل أو يخرج عبر تلك المعابر يدفع عليه رسوم، حتى وإن كانت أشياء بسيطة كهدية شخصية ربما لا يتجاوز ثمنها بضعة دولارات.. عليك أن تدفع إما رشوة لعناصر المعبر أو يتم ترسيمها ويذهب المبلغ إلى الفرقة الرابعة، التي أصبحت دولة داخل دولة".

ويقول مدير المعابر في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا رودي محمد أمين إن "جميع المعابر التي تربط مناطق الإدارة الذاتية مع الحكومة السورية، أغلقت أمام حركة التجارة منذ 20 مارس الماضي، ولا يسمح فقط بالعبور إلا للطلاب والموظفين والمسافرين خارج سوريا ولديهم وثائق سفر خارجية، إضافة إلى مراجعي المستشفيات"، كاشفاً عن أن عدد المعابر بين الجانبين يبلغ نحو 12 معبراً.

وأضاف أمين أن "الإغلاق أضر بشكل كبير على أسعار المواد الغذائية والأساسية في مناطق شمال سوريا.. نحن لا نملك معامل لتغطية حاجة المنطقة، ونعتمد في كل احتياجاتنا على ما يصلنا من الداخل السوري من معبر

ولعل أكثر المعابر الموجودة حالياً توجد في المناطق التي تربط مناطق سيطرة الحكومة السورية مع قوات سوريا الديمقراطية "قسد" المسيطرة على مناطق شمال شرق سوريا، ويتجاوز عدد المعابر 15 معبراً في (ريف حلب الشرقي، الرقة، ودير الزور).

ويؤكد قيادي في المعارضة السورية أن "المعابر التي وجدت بين مناطق الصراع هدفها جمع المال وابتزاز تجار ومواطنين"، متسائلاً عن معنى "دفع جمارك ورسوم على مواد صنعت داخل سوريا أو تم استيرادها عبر الحكومة

سوريا - قسمت الحرب التي تشهدها سوريا منذ أكثر من عشر سنوات البلاد إلى مناطق سيطرة ونفوذ، رُبطت عبر معابر بين أبناء البلد الواحد فرضتها سلطات الأمر الواقع، فيما نشطت عمليات التهريب، وأودت بحياة العشرات برصاص أطراف الصراع، التي استخدمت تلك المعابر أداة ضغط وورقة ابتزاز لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية.

وفتحت إلى جانب المعابر خطوط تهريب دفع بعض سالكيها حياتهم برصاص أطراف الصراع، التي اتخذتها وسيلة أيضاً تستخدمها للضغط.

وتسعى القاهرة لإنقاذ اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس الذي توصلت إليه في مايو الماضي.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأعلنت إسرائيل أن زيارة عباس كامل التي التقى خلالها رئيس الوزراء نفتالي بينيت ووزير الدفاع بيني غانتس بحثت "الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للعلاقات الإسرائيلية - المصرية، وملف الوساطة بشأن الأوضاع الأمنية في قطاع غزة".

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وتسعى القاهرة لإنقاذ اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس الذي توصلت إليه في مايو الماضي.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.

وأشارت مصادر مصرية إلى أن زيارة كامل بشكل سريع ومفاجئ تعكس رغبة القاهرة في تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهياره في ظل استعداد بعض الأطراف للتعامل مع الانهيار على أساس أنه خيار جاد.



حدود داخل الحدود